



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir



عجوة الأنبياء
والأئمة عليهم السلام

مكتبة دار الفقه الإسلامي
الشيخ محمد باقر المجلسي الكاظمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عصمه الانبياء والايمه عليهم السلام

كاتب:

آيت الله العظمي لطف الله صافي گلپايگاني^ه

نشرت في الطباعة:

دفتر آيت الله لطف الله صافي گلپايگاني

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
6	عصمه الانبياء والائمة عليهم السلام
6	اشارة
6	اشارة
10	المقدمه
14	نص الرسالة وأسلتها
16	جواب آية الله الصافي الكلبايگاني
17	المبحث الأول في عصمة الأنبياء والأئمة(عليهم السلام)
17	اشارة
18	المسألة الأولى: ما هي العصمة؟
32	المسألة الثانية: ما هي أنواع العصمة؟ وما هو النوع الذي يجب أن يكون النبي والإمام متصفيين به؟
34	المسألة الثالثة: الأدلة التي تقام علي عصمة الأنبياء والأئمة(عليهم السلام)
39	المسألة الرابعة: ما هي الدلائل العقلية علي عصمة الأنبياء والأئمة(عليهم السلام)؟
45	المسألة الخامسة: ما هي أدلة عصمتهم من مصادر التشريع الإسلامي؟
60	المبحث الثاني: في علم الإمام(عَلَيْهِ السَّلَامُ)
68	المبحث الثالث في اختلاف مستويات الأئمة(عليهم السلام) في الإيمان والعلم والأخلاق
72	مصادر التحقيق
80	الفهرس
82	آثار سماحة آية الله العظمي الصافي الكلبايگاني مدّ ظلّه الوارف
89	تعريف مركز

اشارة

سرشناسه:صافي گلپايگاني، لطف الله، 1298 -

عنوان و نام پديدآور:عصمه الانبياء والايمة عليهم السلام/ لطف الله الصافي گلپايگاني (مدظله الشريف).

مشخصات نشر:قم: مکتب تنظيم و نشر آثار آيت الله صافي گلپايگاني دام ظله، 1437 ق.= 1395.

مشخصات ظاهري:75 ص.؛ 5/14 × 5/21 س م.

شابك:35000 ريال 0-31-7854-600-978

وضعت فهرست نويسي:فيپا

يادداشت:کتابنامه: ص. 67 - 73؛ همچنين به صورت زيرنويس.

موضوع:عصمت (اسلام)

موضوع:Sinlessness (Islam*)

موضوع:عصمت -- جنبه هاي قرآني

موضوع:Sinlessness -- Qur'anic teaching*

رده بندي کنگره:BP220/5/ص2ع6 1395

رده بندي ديويي:297/43

شماره کتابشناسي ملي:4502624

اطلاعات رکورد کتابشناسي:فيپا

ص: 1

اشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: 2

عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)

الفقيه الكبير المرجع الديني الأعلى سماحة آية الله العظمي الشيخ

لطف الله الصافي الكلپايگاني (مدّ ظلّه الشريف) مكتب تنظيم ونشر آثار آية الله العظمي الصافي الكلپايگاني (مدّ ظلّه الشريف)

ص: 4

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

من أعظم ما بُني عليه اليقين بصدق الأنبياء ورسالاتهم السماوية إلي الرسالة الختمية الخالدة المحمدية، وأمان المهتدي بهدي أئمة أهل البيت (عليهم السلام) من الضلال، عصمتهم عن المعاصي والخطأ والسهو والنسيان، قد أشبع الكلام فيه علماء الإسلام بما لا مزيد عليه؛ وهذه رسالة فيها بعض ما يتعلّق بالعتيدة بعصمة الأنبياء والأئمة المعصومين (عليهم السلام) وعلمهم، وعلي طالب المزيد والتفصيل مطالعة كتب الأساطين كالمفيد والشيخ والخواجة والعلامة وغيرهم أعلي الله مقامهم وشكر الله مساعيهم الجميلة. ج

ص: 5

وردتنا رسالة من رئيس الجماعة الإسلامية (عادل جوهر) في أمريكا وكندا، تتضمن ثلاثة أسئلة، ترجع كلها إلى مسألة العصمة في الأئمة الأطهار من أهل البيت النبوي، وقد رفعنا هذه الأسئلة إلى العلامة الحجة آية الله الشيخ لطف الله الصافي دام ظلّه، علماً بأنّ سماحته أحد الأبطال في المباحث الاعتقادية، وخاصة ما يتعلّق منها بالولاية، فتنفّصل بتدوين رسالة مفصّلة وافية بالمراد وشفافية لغليل السائل، وقد سلّمنا نسخة من هذه الرسالة إلى مندوب الجماعة، حتى يبعثها إلى الجماعة الإسلامية.

ونظراً لأهمية محتويات هذه الرسالة العقائدية قمنا بنشرها ملحقاً بكتاب أقطاب الدوائر التي تدور مسائلها حول آية التطهير، التي هي من أوضح دلائل العصمة في أهل البيت (عليهم السلام).

ونحن عندما نقوم بطبع هذه الرسالة الجوابية القيّمة نشر معها نصّ رسالة الجماعة؛ تديلاً علي اهتمامهم بهذه الأمور، وإفاتاً لنظر

المفكرين الإسلاميين إلى ما يدور في أذهان المسلمين القاطنين في تلكم الديار. والله نسأل التوفيق والهداية، إنه سميع الدعاء.

17 ربيع الأول، 1403 هـ

جعفر السبحاني

ص: 8

سماحة العلامة الأستاذ الشيخ جعفر السبحاني دامت إفاضاته.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد، إتنا في الجماعة الإسلامية في أمريكا وكندا نعتزُّ أشدَّ الاعتزاز بورثة الأنبياء والعترة الطاهرة (عليهم السلام)، علمائنا الأعلام، حفظهم الله تعالى.

ومن جملة النشاطات التي نقوم بها: إصدار مجلة إسلامية «الرسالة»؛ كي نقوم بجزء يسير من الأعباء والمسؤوليات الكبيرة الملقاة علي عاتقنا في بلاد الغربية.

وإتنا في الحقيقة بحاجة ماسة إلى البحوث والمقالات الإسلامية، وبحاجة إلى مشاركة العلماء الأجلاء في دعم تطوّر مجلة «الرسالة».

وإتنا نوّد من سماحتكم التفضّل بالإجابة علي الأسئلة التالية، ويفضّل أن تكون الإجابة علي هيئة بحث علمي، كما نوّد أن تجيزونا بنشرها.

1. ما هي أدلة عصمة الأئمة (عليهم السلام) من مصادر التشريع الإسلامي؟

وما هو نوعها؟ وما هو الفرق بينها وبين عصمة الأنبياء (عليهم السلام)؟

2. هل يزداد علم الإمام المعصوم (عليه السلام) مع الأيام؟ وهل أن علمه (عليه السلام) بعد توليه الإمامة يختلف عنه قبل ذلك؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكننا والحالة هذه الحكم بأفضلية الإمام علي (عليه السلام) علي الإمام الجواد، الذي تولي الإمامة وهو ابن تسع سنين؟

3. كيف يمكننا درء الشبهة القائلة باختلاف مستويات الأئمة (عليهم السلام) إيماناً وعلماً وخلقاً، وذلك باعتبار ما يرويه لنا التاريخ من سيرهم؟

وختاماً أسأل الله عزّ وجلّ أن يوسّع وقتكم للإجابة عن هذه الأسئلة، التي تتخذ أهميّة بالغة في مثل ظروفنا الحالية، وأسأله تعالى أن يوفّقكم وإيانا لتحقيق ما فيه رضاه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الجماعة الإسلامية عادل جوهر

الثلاثاء، 14 جمادي الآخرة، سنة 1402 هـ

ص: 10

جواب آية الله الصافي الكايناني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي عباده الذين اصطفى، سيما سيدهم أبي القاسم محمد وآله الطاهرين المعصومين.

وبعد، فهذه رسالة وجيزة في الجواب عن أسئلة أرسلها بعض الإخوان الأذكيا من أهل الدعوة إلي هدي الإسلام في أمريكا إلي أحد أصدقائي من العلماء وأساتذة الحوزة العلمية، كتبها التماساً للشواب، وامثالاً لأمر هذا الصديق العزيز أدام الله أيامه، ونفع المسلمين بعلومه وبركاته.

والكلام بالنظر إلي الأسئلة يقع في مباحث:

المبحث الأول: في عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)

المبحث الثاني: في علم الإمام (عليه السلام)

المبحث الثالث: في اختلاف مستويات الأئمة (عليهم السلام) في الإيمان والعلم والأخلاق.

ص: 11

المبحث الأول في عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)

إشارة

وهذا سؤاله بلفظه عنها:

ما هي أدلة عصمة الأئمة (عليهم السلام) من مصادر التشريع الإسلامي؟ وما هو نوعها؟ وما هو الفرق بينها وبين عصمة الأنبياء (عليهم السلام)؟

والجواب عن هذا السؤال يأتي في طيّ مسائل:

المسألة الأولى: ما هي العصمة؟

المسألة الثانية: ما هي أنواع العصمة؟ وما هو النوع الذي يجب اتّصاف النبي والإمام به؟

المسألة الثالثة: الأدلة علي عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام).

المسألة الرابعة: ما هي الدلائل العقلية علي عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)؟

المسألة الخامسة: ما هي أدلة عصمتهم من مصادر التشريع الإسلامي؟

المسألة الأولى: ما هي العصمة؟

الجواب:

إنَّ العصمة قوَّةٌ قدسية، وبصيرة ملكوتية، ونورانية ربانية راسخة في النفس، يحفظ بها صاحبها نفسه عن القبائح، وعن إتيان كلِّ ما في فعله الانصراف عن الحقِّ ونسيان المولي.

وإن شئت قلت: هي حضور خاصّ للعبء عند مولاه لا يرتكب معه ما ينافي هذا الحضور، فلا يشتغل في هذا الحضور إلا بما يناسبه، ففي مثل هذا الموقف الأقدس لا- ذنب ولا معصية ولا انصراف عن الله تعالى، وهذا مقام رفيع لا يناله ولا يفوز به إلا عباد الله المخلصون الكاملون، الذين ليس لغير الله سلطان عليهم، وهم الأنبياء والأئمة (عليهم السلام).

وإن شئت مثلاً لذلك - والمثال لا يُستلَّ عنه - فانظر إلي نفسك إذا كنت طالباً لسلعة ما فإنك تذهب إلي السوق لشرائها، فيعرضها البائع لك بدينار، وآخر بدينارين، ولا شك أنك مختار في اشترائها من الأول أو الثاني، لكن لا تشتريها إلا من الأول؛ لِمَا فِيك من قوَّة التمييز بين نفعك وضررك، والمعصوم في صفاء النفس، والاتّصال بعالم الغيب،

ص: 13

وقوة الإدراك حتي في ترك الأولي كترك المستحبات وفعل المكروهات أصفي منك ومن غيرك نفساً.

وبالجملة: فالحضور ضدّ الغياب، والتوجّه ضدّ الانصراف، فمَن كان في محضر المولي ليس بغائب عنه، ومن ذاق حلاوة قربه ومؤانسته لا يبتغي عنها بدلاً، ومَن جلس علي بساط عبادته وأدرك لذّة مناجاته يقول كما قال زين العابدين (عَلَيْهِ السَّلَامُ):

«مَتِي رَاحَةٌ مَن نَصَبَ لِغَيْرِكَ بَدَنَهُ، وَمَتِي فَرَحٌ مَن قَصَدَ سِوَاكَ بِنَيْتِهِ؟» (1).

قال العلامة الجليل السيّد عبد الله شبر: «العصمة عبارة عن قوّة العقل من حيث لا يغلب مع كونه قادراً علي المعاصي كلّها كجائز الخطأ، وليس معني العصمة أنّ الله يجبره علي ترك المعصية، بل يفعل به ألطافاً يترك معها المعصية باختياره، مع قدرته عليها، كقوّة العقل، وكمال الفطنة، والذكاء، ونهاية صفاء النفس، وكمال الاعتناء بطاعة الله تعالي، ولو لم يكن قادراً علي المعاصي بل كان مجبوراً علي الطاعات لكان منافياً للتكليف، ولا إكراه في الدين، والنبويّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) أول من كُلف، حيث

ص: 14

1- قطب الدين الراوندي، الخرائج والجرائح، ج1، ص266؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج3، ص284؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج46، ص40، 77.

قال: (فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) (1) (وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) (2) وقال تعالى: (وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ). (3)

ولأنه لو لم يكن قادراً على المعصية لكان أدنى مرتبةً من صلحاء المؤمنين، القادرين على المعاصي التاركين لها. (4)

وقال الشريف الأجل شارح الصحيفة: «العصمة في اللغة: اسم من عَصَمَهُ اللهُ من المكروه يَعِصِمُهُ (من باب ضرب)، بمعنى حفظه ووقاه. وفي العرف: فيض إلهي يقوي به العبد على تحري الخير وتجنب الشر... إلى آخره». (5)

وقال الراغب: «وعصمة الأنبياء حفظه إياهم أولاً بما خصّهم به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الفضائل الجسمية والنفسية، ثم بالنصرة وبثبّت أقدامهم، ثم بانزال السكينة عليهم، وبحفظ قلوبهم وبالتوفيق». (6)

ص: 15

1- الزخرف، 81.

2- الأنعام، 163.

3- الحجر، 99.

4- شبر، حقّ اليقين، ص 135.

5- المدني الشيرازي، رياض السالكين، ج 3، ص 162، الروضة السادسة عشرة.

6- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 337، مادة (عصم).

وقال الشيخ الأكبر المفيد (قدس سره): «العصمة من الله لحججه هي التوفيق، واللفظ والاعتصام من الحجج بها عن الذنوب والغلط في دين الله تعالى، والعصمة تفصل من الله تعالى علي من علم أنه يتمسك بعصمته، والاعتصام فعل المعتصم، وليست العصمة مانعة من القدرة علي القبيح، ولا مضطرة للمعصوم إلي الحسن، ولا ملجئة له إليه». (1)

وقال أيضاً - رضوان الله تعالى عليه - : «العصمة لطف يفعله الله بالمكلف بحيث يمنع عنه وقوع المعصية، وترك الطاعة مع قدرته عليهما». (2)

وقال العلامة الحلّي: «هي ما يمتنع المكلف معه من المعصية متمكناً منها، ولا يمتنع منها مع عدمها». (3)

وقال الفاضل السيوري: «قال أصحابنا ومن وافقهم من العدلية: هي لطف يفعله الله بالمكلف بحيث يمتنع منه وقوع المعصية؛ لانتفاء داعيه، ووجود صارفه، مع قدرته عليها، ووقوع المعصية ممكن نظراً إلي قدرته، وممتنع نظراً إلي عدم الداعي ووجود الصارف، وإنما قلنا بقدرته

ص: 16

1- المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية، ص 128.

2- المفيد، النكت الاعتقادية، ص 37.

3- العلامة الحلّي، الألفين، ص 67، البحث السابع.

عليها؛ لأنه لولاه لما استحقّ مدحاً ولا ثواباً؛ إذ لا اختيار له حينئذ؛ لأنهما يستحقّان علي فعل الممكن وتركه، لكنّه يستحقّ المدح والثواب لعصمته إجماعاً فيكون قادراً». (1)

وقالت الأشاعرة: «هي القدرة علي الطاعة، وعدم القدرة علي المعصية». (2)

وقال بعض الحكماء: «إنّ المعصوم خلقه الله جبلةً صافيةً، وطينةً نقيّةً، ومزاجاً قابلاً، وخصّه بعقل قويّ وفكر سويّ، وجعل له أظافاً زائدة، فهو قويّ بما خصّه علي فعل الواجبات واجتناب المقبّحات، والالتفات إلي ملكوت السماوات، والإعراض عن عالم الجهات، فتصير النفس الأمانة مأسورة مقهورة في حيّز النفس العاقلة». (3)

وقيل: «هو المختصّ بنفس هي أشرف النفوس الإنسانية، ولها عناية خاصّة وفيض خاصّ، يتمكّن به من أسر القوّة الوهمية والخيالية،

ص: 17

-
- 1- الفاضل المقداد، اللوامع الإلهية، ص 243.
 - 2- راجع: الفاضل المقداد، اللوامع الإلهية، ص 244. لا يخفي عليك بطلان هذه المقالة؛ لأنّ القدرة علي الطاعة لا تُحقّق إلاّ مع القدرة علي تركها، والقدرة علي ترك الطاعة هي القدرة علي المعصية.
 - 3- الفاضل المقداد، اللوامع الإلهية، ص 244.

الموجبين للشهوة والغضب، المتعلق كل ذلك بالقوة الحيوانية». (1)

ولبعضهم كلام حسن جامع هنا حيث قالوا: «العصمة ملكة نفسانية يمنع المتّصف بها من الفجور مع قدرته عليه، وتتوقّف هذه الملكة علي العلم بمثالب المعاصي، ومناقب الطاعات؛ لأنّ العفة متي حصلت في جوهر النفس، وانضاف إليها العلم التام بما في المعصية من الشقاوة وفي الطاعة من السعادة صار ذلك العلم موجباً لرسوخها في النفس، فتصير ملكة، ثم إنّ تلك الملكة إنّما تحصل له بخاصية نفسية أو بدنية تقتضيها، وإلاّ لكان اختصاصه بتلك الملكة دون بني نوعه ترجيحاً من غير مرجح، ويتأكد ذلك العلم بتواتر الوحي، وأن يعلم المؤاخذة علي ترك الأولي». (2)

أقول: لا- ريب أنّ الاختصاص بتلك الملكة إنّما يكون بجهة مرجحة يعلمها الله تعالي، وليس علينا السؤال عن هذه الجهة، وهذا كاختصاص كثير من المخلوقات بل كلّها بأوصاف خاصّة، واختلافهم في الأفراد والأنواع، واختصاص السماء والأرض بالخلق وغير ذلك.

ص: 18

1- الفاضل المقداد، اللوامع الإلهية، ص 244.

2- الفاضل المقداد، اللوامع الإلهية، ص 244.

وما هو المعلوم عقلاً وشرعاً أنّ كلّ ذلك لم يكن عبثاً، ومن خلق هذا الخلق وجعل هذا النظام المتقن في كلّه وأجزائه لم يكن لاعباً وعبثاً، فالنظام الحاكم علي عالم الإنسان، والحاكم علي عالم الحيوان والنباتات بأنواعها والجمادات تشهد بحكمه كلّ تلك المخلوقات وتقديسه عن اللغو والعبث.

وقال سبحانه وتعالى في وصف أولي الألباب:

(وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ). (1)

وقال تعالى:

(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ). (2)

وقال عزّ من قائل:

(أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ). (3)

ص: 19

1- آل عمران، 191.

2- ص، 27.

3- المؤمنون، 115.

وهذا لا يمنع عن القول بأشرفية البعض من البعض، وأفضليته، بل غاية ما يقال فيه: إن ذلك بتقديره وحكمته.

فالسؤال الذي ربّما يختلج في بعض الأذهان في اصطفاء مناصطفاه الله من الأنبياء والأئمّة، هو السؤال عن اختصاص كلّ ذوي الفضل في هذا العالم بنوعه أو فردة علي غيره.

والجواب علي النحو العامّ هو: أنّ أفعال الله تعالي كلّها متقنة محكمة صدرت عنه لأغراض متعالية، والتفضيل المشاهد في العالم إمّا أن يحصل لعلل يقتضيها ضيق عالم المادّة، وما جعل الله في كلّ جزء من أجزاء هذا العالم بتقديره من التأثير في غيره أو التآثر منه، وإمّا أن يحصل لعلل اختيارية تؤثر في كمال النفس وفضلها، وتؤثر في تفضيل بعض الأفراد من الإنسان والحيوان والنبات علي غيرها، وقد يحصل لعلل أخرى اختيارية للبعد وغير اختيارية ممّا توجب الترجيح وتؤثر فيه، والجهات المرجّحة كثيرة لا يمكننا إحصاؤها ومعرفة تفاصيلها، فإذا وجد باذن الله تعالي وتقديره شخص قابل للإفاضة الغيبية والعناية الربّانية كالعصمة والعلوم اللدنيّة لا يحرم منها، ويستحيل أن يمنع الله تعالي ذلك عنه، والله تعالي أعلم بموارد عناياته وإفاضاته.

هذا، ولنا أن نقول: إنّ النظام لا يتمّ بل لا يقوم إلاّ علي التفضيل

والاختصاص والاصطفاء، فاختصاص العين بالرؤية، والأذن بالسمع، وسائر الأعضاء بخاصية معينة، وكذا اختصاص هذا الشجر بهذا الثمر، وهذا بهذا هو المقوم لهذا النظام بإذن الله تعالى، ولو لم يكن هذا الاختصاص لم يكن هذا العالم (ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ). (1)

فالاصطفاء والاختصاص والتفضيل أمر واقع في عالم التكوين مهما كانت علله، معلومة كانت لنا، أو مجهولة عندنا، نري ذلك بالعيان، ونقرأه في تراجم الأنبياء والأولياء وأرباب العقول الكبيرة وغيرها، كما نلمس عصمة الأنبياء والأولياء من خلال سيدهم وعباداتهم، وخصائصهم وأخلاقهم، لا- يمكننا إنكار الواقعيّات. والقرآن المجيد أيضاً ناطق باصطفاء بعض الناس علي بعض، وبعض الأنواع علي بعض، قال الله تعالى: (وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ). (2)

وقال سبحانه:

(تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ

ص: 21

1- الأنعام، 96؛ يس، 38؛ فصلت، 12.

2- الإسراء، 55.

كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ. (1)

وقال عز من قائل:

وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ (2)،

أي علي نساء عالم زمانها كما ورد في التفسير. (3)

وقال جلّ شأنه:

يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ (4)

أي علي عالمي زمانهم. (5)

وقال الله تعالى:

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ

ص: 22

1- البقرة، 253.

2- آل عمران، 42.

3- الطبرسي، مجمع البيان، ج2، ص746؛ أبو الفتوح الرازي، روض الجنان، ج4، ص318؛ الحويزي، تفسير نور الثقلين، ج1، ص336.

4- البقرة، 47، 122.

5- الطبرسي، مجمع البيان، ج1، ص221؛ فخر الرازي، التفسير الكبير، ج3، ص493؛ البحراني، البرهان، ج1، ص211.

وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَيَّ كَثِيرًا مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا؛ (1)

وقال تعالى جده:

إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَيَّ الْعَالَمِينَ؛ (2)

وقال تعالى شأنه:

ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا؛ (3)

وقال تعالى:

وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَيَّ بَعْضًا؛ (4)

نعم، يستفاد من بعض الآيات الدالة على التفضيل وجهه أيضاً، كقوله تعالى:

فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَيَّ الْقَاعِدِينَ أَجْرًا

ص: 23

1- الإسراء، 70.

2- آل عمران، 33.

3- فاطر، 32.

4- النساء، 32.

عَظِيمًا)؛ (1)

وقوله عزّ شأنه:

(يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)؛ (2)

حيث يستفاد من الآية الأولى أنّ وجه تفضيل المجاهدين علي القاعدين هو جهادهم، ومن الثانية أنّ وجه رفع درجات المؤمنين والعلماء هو إيمانهم وعلمهم.

كما يستفاد من البعض الآخر جهة التفضيل، كقوله تعالى:

(مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ) (3)

حيث يستفاد منه أنّ جهة تفضيل موسى علي بعض الأنبياء أنّه كَلَّمَ الله، وجهة تفضيل عيسى إيتاؤه البيّنات وتأييده من جانب الله تعالى بروح القدس، وكما يستفاد من البعض الآخر أنّ التفضيل إنّما يكون

ص: 24

1- النساء، 95.

2- المجادلة، 11.

3- البقرة، 253.

لحكمة أُخري خارجة عن المفضل والمفضل عليه، وإن كان فائدته ترجع إليهما وإلى النظام، كقوله تعالى:

(وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا). (1)

إذن فلا استبعاد في اختصاص بعض الناس بالاصطفاء والعصمة وغيرها من الفضائل بعد ما يري مثلها في نظام الله تعالى في خلقه، وبعد ما جري عليه عادته وسنته، فلا يجوز السؤال عن ذلك حسداً أو اعتراضاً، ولا فائدة فيه، قال الله تعالى:

(أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا). (2)

وروي شيخنا ثقة الإسلام الكليني في الكافي عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حمّاد بن عثمان، عن عبد الله الكاهلي، قال: قال أبو عبد الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «لَوْ أَنَّ قَوْمًا عَبَدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ لَا

ص: 25

1- الزخرف، 32.

2- النساء، 54.

شَرِيكَ لَهُ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَحَجَّجُوا الْبَيْتَ، وَصَامُوا شَهْرَ رَمَضَانَ، ثُمَّ قَالُوا لِيَشِيءَ صَنَعَهُ اللَّهُ أَوْ صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ، أَلَا صَنَعَ خِلَافَ
الَّذِي صَنَعَ؟ أَوْ وَجَدُوا ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ، لَكَأَنَّهُمْ بِذَلِكَ مُشْرِكِينَ»، ثم تلا هذه الآية: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا
يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (1) ثم قال أبو عبد الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «عَلَيْكُمْ بِالتَّسْلِيمِ». (2)

ص: 26

1- النساء، 65.

2- الكليني، الكافي، ج1، ص390؛ ج2، ص398 (باب الشرك، ح6)؛ راجع أيضاً: البرقي، المحاسن، ج1، ص271 (باب تصديق
النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، ح365).

المسألة الثانية: ما هي أنواع العصمة؟ وما هو النوع الذي يجب أن يكون النبي والإمام متّصين به؟

والجواب:

أنّ العصمة تارةً تطلق ويراد منها العصمة عن الكفر والكذب في تبليغ الرسالة والإخبار عن أحكام الله والمعارف الدينية.

وتارةً أخرى يراد منها العصمة عن الكفر ومطلق الكذب بعد النبوة، أو مع ما قبلها.

وثالثةً يراد منها العصمة عن مطلق المعاصي وكلّ ما ينفر عنه بعد النبوة أو مع ما قبلها.

ورابعةً يراد منها العصمة عن المعاصي وكلّ ما ينفر عنه، وعن ترك الأولي أيضاً بعد النبوة أو مع ما قبلها.

فهذه سبعة أنواع، كلّ نوع تحت نوع أوسع وأشمل، حتّى يصل إلي النوع السابع وهو العصمة عن المعاصي، وترك الأولي، وكلّ ما ينفر عنه قبل النبوة وبعدها.

ولا ريب أنّ الدليل عليه دليل علي الجميع، والأقوال في النوع المعتبر في النبي والإمام مختلفة لا فائدة في ذكرها هنا، من أراد الاطلاع عليها

ص: 27

فليراجع كتاب تنزيه الأنبياء (1) والكتب المؤلفة في الكلام والفرق.

والآذي نقول به ونعتقده هو عصمة الأنبياء (عليهم السلام) عن جميع المعاصي وعمّا يفر عنه، قبل النبوة وبعدها، وعن الخطأ والسهو والاشتباه في كلّ ما يرجع إليّ تبليغ رسالات الله تعالى، وعصمة نبيّنا محمد بن عبد الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) والأئمة المعصومين (عليهم السلام) عن جميع ذلك وعن ترك الأولي وعن الخطأ والسهو في جميع الأمور.

ص: 28

1- السيد المرتضى، تنزيه الأنبياء.

المسألة الثالثة: الأدلة التي تقام علي عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)

هل هي عقلية أو سمعية؟ وأعني بالثانية ما يستفاد من مصادر التشريع الإسلامي، وهل الأصل في إثبات هذا الموضوع هو العقل أو النقل يكفي في ذلك؟ فإن لم تقم الأدلة العقلية عليه فهل يجوز إثباته بالنقل؟

والجواب:

أما عن الأوّل فنقول: قد دلّ العقل والنقل علي وجوب عصمة الإمام، وأدلتها العقلية والنقلية كثيرة جداً، فهذا كتاب الألفين لنا بغة علوم المعقول والمنقول العلامة الحلّي رضوان الله تعالي عليه، والنسخة المطبوعة منه - وإن كانت ناقصة - مشتملة علي ما يتجاوز عن ألف دليل عقلي وسمعي علي أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً.

وأما الجواب عن الثاني: فالأصل في الاعتقاد بعصمة النبي والإمام، ووجوب كون الإمام معصوماً هو حكم العقل، والشرع يؤيد العقل في حكمه هذا، وذلك لأنّ العقل قاطع بوجوب اتّصاف النبي والإمام بالعصمة، والشرع إنّما يكون المرجع الأوّل في كلّ مورد، لو حكم فيه بالإيجاب أو السلب لم يكن حكمه بأيّهما مغايراً لحكم العقل.

ص: 29

وبعبارة أُخري: الشرع هو المرجع الأوّل في كلّ مورد لم يكن للعقل فيه حكم بالإيجاب أو السلب، بحيث يكون حكم الشرع بالسلب أو الإيجاب موضوعاً لحكم العقل به أيضاً، أو لحكمه الآخر، كحكمه برمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة، فإنّ العقل بعد حكم الشرع به يحكم به كما يحكم بوجوب إطاعته ووجوب الأمر به وذمّ تاركه.

وضابطة أُخري في ذلك: أن لا يكون حكم الشرع في موردٍ تكون حجّية حكم الشرع أو أصل الشرع متوقّفاً علي حكم العقله.

ففي مسألة عصمة الأنبياء فإنّ العقل هو المرجع الأوّل، ويحكم بوجوب كون النبيّ معصوماً لأدلّته، وأمّا الشرع فالعلم بأصله متوقّف علي العلم بلزوم بعث النبيّ وشرائطه وأوصافه، والعلم بهذه لو كان ممكناً الحصول من جانب الشرع لزم الدور؛ لأنّ العلم بالشرع وما يخبر عنه النبيّ متوقّف علي العلم بأوصافه، ولو كان العلم بأوصافه متوقّفاً علي إخبار النبيّ لزم الدور.

فقد اتّضح من ذلك أنّ ما في دائرة حكم الشرع به والشرع هو المرجع الأوّل فيه هو ما لم يكن للعقل فيه حكم إيجابيّ أو سلبيّ، ولم يكن ممّا يتوقّف عليه العلم بالشرع، وإثبات اشتراط العصمة في النبيّ خارج عن ذلك، وكذا إثبات اشتراط عصمة الإمام، فإنّه وإن لم يكن ممّا

يتوقف عليه العلم بالشرع لكنّ العقل حاكم به بالإيجاب، وعليه يكون الشرع فيه مرشداً إلي حكم العقل ومؤيداً ومقرراً له، ومن هنا يعلم أنّ الحكم بوجوب إطاعة الله تعالي عقلي وإرشادي، كما أنّ الحكم بوجوب إطاعة النبي والإمام شرعي ومولوي.

فإن قلت: إذا كان العقل هو المرجع الأول في تلك المسألة فمن أيّ طريق نعرف عصمة النبي، وأنّ المعجزة التي أتى بها دليل علي صدقه ونبوته، وبالتالي علي عصمته؟

وبعبارة أخرى: صدق مدّعي النبوة يثبت بالمعجزة إذا كان معصوماً، ومن المعلوم عدم وجود دليل عقلي علي عصمة مدّعيها، إلا أن يقال: إنّ المعجزة كما تدلّ علي صدق مدّعي النبوة تدلّ علي عصمته أيضاً، وعليه كيف يكون العقل هو المرجع الأول؟

قلت أولاً: ما قلنا بأنّ العقل هو المرجع الأول فيه هو لزوم العصمة في النبي والإمام، وفرق بين مسألة وجوب كون النبي والإمام معصومين وبين مسألة طريق معرفة المعصوم، والمعجزة دليل علي صدق مدّعي النبوة وعصمته بحكم العقل، فما يدلّ عليه العقل أولاً بدون الاستعانة بالمعجزة هو لزوم بعث النبي ونصب الإمام ولزوم اتّصافهما

بالعصمة، وما يحكم به العقل بالمعجزة هو كون هذا الشخص المعين هو النبي المعصوم، والإمام المعصوم.

وثانياً: أنّ المعجزة وإن يثبت بها صدق النبي وعصمته، ليست من الأدلة السمعية والشرعية، بل هي ممّا يثبت بها الشرع وحجّية السمع، فمعجزات الأنبياء والأولياء خارجة عن الأدلة السمعية الشرعية، ومدلولها ليست من الأمور التي تثبت بإخبار النبي والإمام.

فظهر بذلك أن لا- منافاة بين كون العقل حاكماً بلزوم العصمة في النبي والإمام، وبين كون المعجزة دليلاً علي صدق النبي وعصمته، وكذلك الإمام، وأنّ هذا أيضاً حكم العقل، وليس من الشرع وما يثبت حجّيته وحقيته بالمعجزة بشيء.

نعم، هنا أمر لا بأس بالإشارة إليه، وهو: أنّ المعجزة إنّما تكون دليلاً علي العصمة إذا لم يكن في مدّعي النبوة عملاً وخلقاً وخلقاً ما ينافي العصمة، وإذا كان فيه ما ينافي ذلك كارتكاب القبائح وسوء الأخلاق فهو الدليل علي أنّ ما يظهره بعنوان المعجزة ليس معجزة؛ لأنّ الله لا يؤيّد عمل المبطلين، ولا يصلح عمل المفسدين، وهكذا يجيء الكلام في النصّ الصادر عن النبي علي نبوة من يأتي بعده أو إمامته، فإذا كان المدّعي لورود النصّ عليه غير مرضي الأخلاق والأفعال لا يعتني بما

يُدّعيه، ويُعلم من ذلك أنّ ما يدّعيه من النصّ لم يصدر، أو صدر في حقّ غيره.

ص: 33

المسألة الرابعة: ما هي الدلائل العقلية علي عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)؟

الجواب:

أدلتها كثيرة، نذكر نموذجاً منها ممّا يدلّ علي معتقد الحقّ.

فمنها: أنّهم لو لم يكونوا معصومين عن المعاصي عمداً وسهواً، وعن الخطأ والنسيان والسهو في كلّ ما يرجع إلي ما يجب اتّباعهم من أقوالهم وأفعالهم وسيرهم وسلوكهم ليرفع الاطمئنان والاعتماد عن اتّباعهم والافتداء والتأسي بهم، وتبطل فائدة بعث الأنبياء ونصب الأئمة، ويُنقُص الغرض الباعث إلي إرسال الرسل، بل خطأهم ونسيانهم في الأمور العاديّة أيضاً يضعف ذلك الاعتماد، وتنزّههم عنه يقوّي ذلك ويؤكّده غاية التأكيد، فاللطف والحكمة يقتضي اختصاصهم بعنايات وألطف تدفع عنهم السهو والنسيان.

لا يقال: إنّ ذلك غلوّ فيهم، وإنّهم ما فوق الإنسان وأعلي منه.

لأنّه يقال: اختصاصهم بتلك العنايات، وكون ذكرهم وتوجّههم دائماً ليس فوق حدّ الإنسان، ولا يقول ذلك إلا من قصر عن معرفة الإنسان ومراتب كماله، وما يصل إليه في سيره إلي الله تعالى.

قال الإمام أبو عبد الله الصادق (عَلَيْهِ السَّلَام) علي ما روي عنه: «الصُّورَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ

ص: 34

هِيَ أَكْبَرُ حَجَجِ اللَّهِ عَلَيَّ خَلْقِهِ، ... وَهِيَ الْهَيْكَلُ الَّذِي بَنَاهُ بِحِكْمَتِهِ، وَهِيَ مَجْمُوعُ صُورِ الْعَالَمِينَ، وَهِيَ الْمُخْتَصَرُّ مِنَ الْعُلُومِ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ. (1)

وَيُنْسَبُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ):

وَأَنْتَ الْكِتَابُ الْمُبِينُ الَّذِي * بِأَحْرَفِهِ يَظْهَرُ الْمُضْمَرُ (2)

الغلوّ إنّما يحصل برفعهم من مرتبة العبودية والمخلوقية، والفقر الذاتيّ إلى مرتبة المعبودية والخالقية والغني الذاتيّ.

والفضائل وكثير من الصفات وما يتقرّب به العبد إلى المولي ويتخلّق بأخلاقه مشتركة بين الإنسان والملائكة، فلم يدلّ دليل علي امتناع اتّصاف البشر بها وإن لم تحصل إلّا للأوحديّ من الناس، وإثباتها لهم ليس غلوّاً فيهم، وغاية ما يقال فيهم: إنّ هذه الصفات في الملائكة فعلية، وليست بالاستعداد والقوّة، والإنسان لا بشرط في ذلك عن الفعلية والاستعداد، فبعض أفراد الإنسان فيه هذا بالقوّة، وبعضهم حاصل فيه بالفعلية.

هذا، مضافاً إلي أنّ القول بأنهم ما فوق الإنسان إن أُريد به رفعهم إلي

ص: 35

1- السبزواري، شرح الأسماء الحسني، ج 1، ص 12.

2- الفيض الكاشاني، تفسير الصافي، ج 1، ص 92؛ السبزواري، شرح الأسماء الحسني، ج 1، ص 12.

مرتبة الملائكة وإثبات هويتهم لهم فليس هذا رفعاً لهم من مرتبتهم إن لم يكن إثباتاً لقصر لهم؛ إذ الأنبياء والأئمة أفضل من الملائكة؛ لأن عصمتهم عن المعاصي ليس معناها عدم تمكّنهم منها، أو نفي ما كان يمكن أن يكون داعياً لهم، وكم فرق بين من لا يتحقّق له الداعي إلي الأكل لعدم إمكان ذلك له، فلا يسند إليه ترك الأكل حقيقة، وإن أسند إليه فلا يكون إلا مجازاً، كقول القائل: إن الحجر لا يأكل، فامتناعه عن الأكل ليس عن إرادة واختيار، بل لا يصحّ أن يسند إليه الامتناع عن ترك الأكل، وبين من يمتنع عنه بالاختيار، ويسند إليه كسائر أفعاله وتروكه الاختيارية؛ ولأجل هذا يقول المحقّق الطوسي القدوسي (قدس سره) في أفضلية الأنبياء علي الملائكة: والأنبياء أفضل؛ لوجود المضادّ. (1)

وأما قوله تعالى: (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحِي إِلَيَّ) (2)، وقوله تعالى: (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا) (3) فليس مفادهما أنّ إثبات صفات الملائكة لهم غلوّ ورفع عن درجة الإنسان إلي درجة أعلي،

ص: 36

1- الخواجة نصير الدين الطوسي، تجريد الإعتقاد، ص 217؛ راجع أيضاً: العلامة الحلي، كشف المراد، ص 360.

2- الكهف، 110؛ فصّلت، 6.

3- الإسراء، 93.

بل المراد نفي الغلو بإثبات صفات الله المختصة لهم وإثبات الاستقلال لهم في عرض إرادة الله ومشيتته، فهم (عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ) (1)، ليس لهم الإتيان بآية إلا بإذن الله تعالى، فمثل النبي الخاتم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) الذي:

فَاقَ النَّبِيِّينَ فِي خَلْقِهِ وَفِي خُلُقِهِ * وَلَمْ يَدَانُوهُ فِي عِلْمِهِ وَلَا كَرَمِهِ

وَكُلُّهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مُلْتَمِسٌ * غُرْفًا مِنَ الْيَمِّ أَوْ رُسْفًا مِنَ الدِّيمِ (2)

(وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى). (3)

وأيضاً مثل هاتين الآيتين ردّ علي من يطلب من النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ترك ما هو ضرورة وجود الإنسان، كالأكل والشرب والمشى في الأسواق؛ زعماً منه أنّ ترك ذلك كمال للنبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)؛ ولهذا قالوا:

(وَقَالُوا مَا لِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ) (4)،

وقال سبحانه وتعالى:

ص: 37

1- الأنبياء، 26-27.

2- الأعرابي، تخميس فصيحة البردة، ص 180؛ الأمين العاملي، أعيان الشيعة، ج 9، ص 305؛ المحدث القمي، الأنوار البهية، ص 35.

3- النجم، 3 - 4.

4- الفرقان، 7.

(وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا * قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْسُونَ مُطَمِّنِينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا). (1)

ومن الأدلة التي أقيمت علي عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام): أنه يجب في النبي والإمام قوة الرأي والبصيرة وعدم السهو، وكل ما يُنفر عنه، ومن المعلوم أن المعصية - كبيرة كانت أو صغيرة - من أعظم ما يُنفر عنه، ومن أقوى الشواهد علي ضعف الرأي، والسهو أيضاً يذهب بمكانته الاجتماعية، وربما يصير سبباً لاستهزاء الناس به، وإنكارهم ما عليه وقدحهم بما ليس له، وكل ذلك ينافي مصلحة النبوات.

ومنها: أنه يجب متابعتهم وإطاعتهم، ولو لم يكونوا معصومين جاز أن يأمروا بالمعصية وما فيه المفسدة، وينهوا عن الطاعة وما فيه المصلحة، وذلك يؤدي إلي إغواء الناس وإضلالهم، وهذا ضد المقصود من بعث الرسل؛ لأن الغرض منه هداية العباد والبشارة والإنذار.

ومنها: غير ذلك من الأدلة التي تُعدّ بالمنات، ذكرها العلامة الحلبي في الألفين

ص: 38

وفي سائر كتبه في الكلام والإمامة، وذكر طائفةً منها غيره أيضاً، من شاء أكثر من ذلك فليراجع هذه الكتب.

ص: 39

المسألة الخامسة: ما هي أدلة عصمتهم من مصادر التشريع الإسلامي؟

الجواب:

إن الأدلة الدالة عليها من مصادر التشريع الإسلامي كثيرة جداً، تجد المئات منها أيضاً في كتاب الألفين، ونحن نشير إلي بعض تلك الأدلة بتعبير منّا.

فنبول: من الأدلة الدالة عليها من القرآن المجيد قوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ). (1) فهذه الآية الكريمة صريحة في عظم أمر الإمامة، وأنها عهد الله تعالى لا ينالها الظالمون، والظلم عنوان عام لكل ما لا يجوز فعله شرعاً أو عقلاً، كما تعرف ذلك من موارد استعماله في الكتاب والسنة واللغة.

لا يقال: إن الآية لا تدلّ علي أكثر من عدم لياقة الظالم لنيل منصب الإمامة في حال تلبسه بالظلم، ولا تدلّ علي عدم نياله إذا كان متلبساً به فيما مضى.

لأنه يقال أولاً: لا تُسلم كون المشتق حقيقةً في المتلبس بالمبدأ في

ص: 40

الحال، أي في حال الجري والنسبة، بل هو أعمّ منه ومما انتقضي عنه المبدأ.

وثانياً: إنّ ما هو الملاك في عدم نيل الظالم الإمامة هو صدور الظلم عنه، فما يمنع شارب الخمر وقاتل النفس المحترمة، والسارق وغيرهم من الظالمين عن التشرف بمقام الإمامة هو شرب الخمر وقتل النفس والسرقة، وإن صدر عنهم في الماضي وتابوا بعده، وليس المراد أنّ الشارب حال تلبّسه بشرب الخمر، والزاني في حال تلبّسه بالزني، والسارق في حال تلبّسه بالسرقة، وعابد الأصنام في حال تلبّسه بعبادة الأصنام وعدم توبته عن هذه الأفعال غير صالح لهذا المقام، أمّا بعد هذا الحال ولو بساعة ولحظة وبعد التوبة لا تقدح هذه المعاصي في صلاحيته، وهذا واضح يُعرّف بأدني تأمل.

إن قلت: فما هو معني قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): «الإِسْلَامُ يَجِبُ مَا كَانَ قَبْلَهُ» (1)، و«التَّوْبَةُ تَجِبُ مَا قَبْلَهَا» (2)، وقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ» (3).

قلت: لا ريب في ذلك، ولكن قد بيّنا لك أنّ الشرع إنّما يحكم تأسيساً،

ص: 41

-
- 1- أحمد بن حنبل، مسند، ج4، ص199، 204 - 205؛ القمي، تفسير، ج1، ص148؛ البيهقي، السنن الكبرى، ج9، ص123؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج6، ص23، ح24؛ ج110، ص371.
 - 2- ابن أبي جمهور الأحسائي، عوالي اللئالي، ج1، ص237، ح150؛ المحدث النوري، مستدرک الوسائل، ج12، ص129، ح12.
 - 3- ابن ماجة القزويني، سنن، ج2، ص1420؛ الكليني، الكافي، ج2، ص435، ح10؛ الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، ج1، ص79؛ البيهقي، السنن الكبرى، ج10، ص154؛ الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج16، ص75.

وهو المرجع الأوّل فيما لا حكم فيه للعقل، ففي دائرة الأحكام والتكاليف الشرعية - وضعية كانت أو تكليفية - الإسلام يجب ما قبله، ويذهب بالآثار الشرعية المترتبة علي الأفعال التي ارتكبها الشخص قبل إسلامه علي التفصيل المذكور في الفقه، أمّا الآثار الوضعية الحقيقية فليست بتشريعية، ولا تنالها يد الإنشاء والاعتبار، فليست قابلةً للمحو بالإسلام والتوبة.

فتنفر الطباع عمّن ارتكب قبائح الأعمال والشرور وعبد الأصنام قبل إسلامه وتوبته لا يزول بهما، وكذا عدم الاعتماد علي الكذابين والخائنين وأهل الفجور والشرّ والفساد أمر طبيعي لا يمكن رفعه بالإنشاء، ومصلحة النبوات وتربية العباد، وسياسة أمورهم تقتضي أن يكون النبيّ والإمام من غيرهم.

وكم فرق بين من لم يكفر بالله طرفة عين، وكان له في سالف عمره سوابق حسنة، وكانت حياته مضيئةً بالخيرات مشرقةً بالصلحوالسلم والكرامة الإنسانية والرشد والفلاح ومنع الظلم ورحمة الأيتام والضعفاء والمستضعفين، وبين من مضى - يبرهه من عمره في عبادة الأصنام وارتكاب القبائح حتي وأد البنات بقساوة شديدة قلّمًا يري مثلها في تاريخ الإنسان. (1)

ص: 42

1- وهذا عمر بن الخطّاب قد دفن فيما روي ستّاً من بناته في الجاهلية، وإن كان [ليحفر لإحداهنّ الحفرة يريد أن يندها فيها فيتخلّله غبار الحفر فتتنفض البنت عن أبيها غبارها، وتمشّط لحيته بأصابعها حناناً ورقّةً فلا يلين ذلك من قلبه شيئاً، حتي إذا انتهى زجّها في قبرها وأهال التراب بين بكائها وعويلها واستنجاها به: يا أبتاه! (الأستاذ محمد سعيد الأفغاني، مجلة حضارة الإسلام، طبع دمشق، العدد 2، ص 21، س 22).

وثالثاً: عدم نيلِ الظالم عهدَ الله تعالى في حال ظلمه، سيّما إذا كان ظلمه عبادة الأصنام وارتكاب الفجور، والظلم للعباد بالاستعلاء عليهم واستضعافهم واضح لا- يحتاج توهمه إلي دافع، سيّما إذا كان السائل نبياً جليلاً كإبراهيم الخليل الذي بلغ في معرفة الله تعالى الغاية القصوي، ودفع توهمه خلاف البلاغة، فإذن ليس المراد منه إلّا مطلق من صدر عنه الظلم، بل خصوص من صدر عنه الظلم في الماضي، أو يعلم الله بصدوره عنه في المستقبل، وأمّا المتلبّس بالظلم، فعدم أهليّته معلوم بالضرورة لا حاجة إلي التنبيه عليه.

نعم، هذه الآية لا تدلّ علي أزيد من عصمتهم عن المعاصي.

ومن هذه الآيات قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ). (1)

وهذه الآية تدلّ علي وجوب إطاعة الرسول، وأولي الأمر في كلّ ما يأمرون به وينهون عنه، ولو لم يكونوا معصومين لزم الأمر بإطاعة غير

ص: 43

المعصوم، والأمر بإطاعته قبيح؛ لكونهم معروضاً للأمر بالقبيح والنهي عن الحسن.

ومنها قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ). (1)

فإنه يدلّ علي وجوب الكون مع الصادقين، والكون معهم عبارة عن متابعة أقوالهم والافتداء بأفعالهم، والتزام سيرتهم وعدم مفارقتهم، فيجب أولاً عدم خلوّ الزمان منهم، وثانياً كونهم معصومين عن المعاصي والخطأ والسهو، بل وترك الأولي، وقد روي من طرق الشيعة وأهل السنة أنّ الصادقين هم أئمة أهل البيت (عليهم السلام). (2)

وللفخر الرازي في تفسيره الكبير كلام حول تفسير هذه الآية يؤيد بالإفصاح مذهب الشيعة الإمامية، وكلامه في غاية التحقيق، ولا عبرة بما قال في ذيل كلامه من الجواب عمّا تقطن به، فإنه في غاية الضعف،

ص: 44

1- التوبة، 119.

2- يراجع في ذلك: الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج1، ص 341 - 345؛ ابن البطريق، خصائص الوحي المبين، الفصل 23، ص 234 - 235؛ السيوطي، الدر المنثور، ج3، ص 290؛ وغيرها من كتب أعلام الشيعة وأهل السنة، ولا ابن البطريق هنا استدلال علي أنّ الإيمان والتقوي لا ينفعان إلا بعد الكون مع أمير المؤمنين علي (عليه السلام) (ص 234 - 235).

ويستبعد خفاء ضعفه عن مثله، فلعلّه إنّما قاله خوفاً من النواصب الذين يرون إنكار فضائل أهل بيت النبي (عليهم السلام) وبغضهم من
علائم كون الشخص من أهل السنّة، مع أنّ النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) قال: «لَا يُحِبُّ عَلِيًّا مُنَافِقٌ، وَلَا يُبْغِضُهُ مُؤْمِنٌ». (1)

وقال علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «عَهْدَ إِلَيَّ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): أَنَّهُ لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ». (2) ومن الآيات الدالّة
علي عصمتهم: قوله تعالى حكايةً عن إبليس: (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأَعُوذَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخَلَّصِينَ): (3)

وقوله تعالى: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ): (4)

وقوله سبحانه: (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَيَّ الْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي

ص: 45

1- الترمذي، سنن، ج 5، ص 299، ح 3801؛ أبو يعلي الموصلي، مسند، ج 12، ص 361، ح 6931.

2- راجع: أحمد بن حنبل، مسند، ج 1، ص 84، 95، 128؛ الترمذي، سنن، ج 5، ص 306، ح 3819؛ النسائي، سنن، ج 8، ص 116؛
النسائي، السنن الكبرى، ج 5، ص 137.

3- ص، 82 - 83.

4- الحجر، 42؛ الإسراء، 65.

إِلَّا أَنْ يُهْدِيَ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (1)، وقوله عز وجل: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) (2)؛ وقوله عز من قائل: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) (3) وغيرها ممّا يطول بنا المقام بذكرها وبيان الاستدلال بها.

إن قلت: إذا كان الأمر بإطاعة غير المعصوم قبيحاً لا يصدر عن الحكيم - كما ذكرت في بيان الاستدلال بقوله تعالى: (أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (4) - فما تقولون في أمراء السرايا، وحكام البلاد، والمفتي والقاضي، مع أنّ الأمة اتفقت علي وجوب إطاعتهم وعدم عصمتهم؟

قلت أولاً: إنهم وإن كانوا ممن تجب طاعته فيما علم بعدم خطئهم، وفيما لا طريق إلي العلم بخطئهم، إلا أنه لو علم بخطئهم لم تجب إطاعتهم؛ لأنه «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ» (5) وليس أمر أمراء

ص: 46

1- يونس، 35.

2- آل عمران، 31.

3- الأحزاب، 33.

4- النساء، 59.

5- نهج البلاغة، الحكمة 165 (ج4، ص41)؛ الصدوق، من لا يحض - ره الفقيه، [ج4، ص381؛ الطبرسي، مكارم الأخلاق، ص420؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج3، ص228.

السرايا وحكم حكام البلاد بحيث لا يمكن تخلفه عن الواقع وفرض الخطأ فيه، كما هو الأمر في أمر النبي والإمام وحكمهما، لأنه لا يتخلف عن الواقع، ودليل علي الش-رع، والش-رع يعرف به كما يعرف بغيره من مصادر التشريع.

وثانياً: إن النبي والإمام إذا أخطأ ليس من ورائهما نبي أو إمام ينتبه علي خطئهما، بخلاف أمراء الس-رايا والحكام فإن النبي والإمام من ورائهم يحفظان الشريعة من التحريف والتغيير، وينبّهان علي خطأ أمراء السرايا والعمّال.

وثالثاً نقول: إمّا أن نقول بوجوب إطاعة الإمام في جميع الأوقات، أو يخصّص عمومه ببعض الأوقات، لا سبيل إلي الثاني، فإن الأمة اتفقت علي وجوب إطاعته مطلقاً وفي جميع الأوقات، وعلي هذا لو فرض كون الإمام غير معصوم يمكن أن يقع في الخطأ في وقت ما، ويأمر علي خلاف ما أمر به النبي فحينئذ: إمّا أن تجب إطاعته ومخالفة النبي، وهذا باطل قطعاً، وإمّا أن تجب إطاعة النبي ومخالفة الإمام، وهو مخالف لوجوب إطاعة كلّ واحد منهما؛ لأنّ الله ساوي بينهما في الأمر بإطاعتهما، وإمّا أن تجب إطاعة كلّ واحد

منهما وهو محال وتكليف بما لا يطاق، فلا يبقى إلا الأمر الرابع وهو عصمة الإمام كالنبي، وعدم وقوع المخالفة بينهما.

وعلي هذا فنقول: فرق واضح بين إطاعة الإمام وإطاعة أمراء الس-رايا والحكّام، فإنّ الله لم يساو بين إطاعتهم وإطاعة الإمام والنبي، وإنما وجبت إطاعتهم بأمر النبي أو الإمام بتعيينهما إياهم لهذه المناصب؛ ولذا يجب أن يكون الإمام كالنبي معصوماً دون غيرهما من أمراء السرايا والحكّام.

هذا بعض الأدلة التي أقيمت علي عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) من القرآن المجيد المصدر الأول للتشريع الإسلامي بتقرير منّا. وهنا أيضاً أدلة كثيرة من السنة التي هي المصدر الثاني للش-ريع، نشير إلي طائفة منها:

فمنها: الأحاديث المتواترة المشهورة بين الفريقين بأحاديث الثقلين. (1)

ص: 48

1- منها: ما أخرجه عبد بن حميد في مسنده، عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِن تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا، كِتَابَ الل-هِ، وَعِثْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، إِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ». عبد بن حميد، منتخب مسند عبد بن حميد، ص 108. ومنها: ما أخرجه أحمد في مسنده: «إِنِّي أَوْشَكَ أَنْ أَدْعِيَ فَأُجِيبَ، وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ، كِتَابَ الل-هِ، وَعِثْرَتِي، كِتَابُ الل-هِ، وَحَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِثْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّ اللَّطِيفَ الْ-حَبِيرَ أَخْبَرَنِي أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْ-حَوْضَ، فَانظُرُونِي كَيْفَ تَخْلُقُونَنِي فِيهِمَا». أحمد بن حنبل، مسند، ج 3، ص 17.

وهذه الأحاديث - علي كثرتها وتواترها، وكثرة مُخرِجِها ورواتها من الصحابة - قد دلت علي عدم خلوّ الزمان من إمام معصوم عن الذنب والسهو والخطأ، وحصر طريق الأمن من الضلال والاختلاف بالتمسك بالكتاب والعترة الهادية المعصومة.

ومنها: أحاديث السفينة(1)، الدالة علي أنّ «مثل أهل بيت رسول الله(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق».

وهذه الأحاديث أيضاً دلت علي وجود إمام معصوم من أهل البيت في جميع الأعصار.

ومنها: أحاديث الأمان،(2) وهذه الأحاديث أيضاً دلت علي عدم خلوّ الزمان من معصوم من أهل بيت النبي(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) يكون وجوده أماناً

ص: 49

1- أخرج هذه الأحاديث من أعلام العامة ما يربو علي المائة عن جمع من الصحابة، وألفاظها في بعض طرقها هكذا: «مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ». الصفار، بصائر الدرجات، ص 317؛ الكوفي، مناقب الإمام أمير المؤمنين(عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ج 2، ص 146؛ المغربي، شرح الاخبار، ج 2، ص 502 - 503؛ ج 3، ص 3؛ الحاكم النيسابوري، المستدرک، ج 2، ص 343؛ ج 3، ص 151.

2- ولفظها في بعض طرقها هكذا: «التُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الْغَرَقِ، وَأَهْلُ بَيْتِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي مِنَ الْإِخْتِلَافِ...». الحاكم النيسابوري، المستدرک، ج 3، ص 149؛ الصالح الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج 11، ص 7؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج 12، ص 102.

لأهل الأرض، والتمسك به أماناً من الضلالة والاختلاف.

وقد أشبعنا الكلام حول هذه الأحاديث «أحاديث الثقلين»، و«أحاديث السفينة»، و«أحاديث الأمان» وأسنادها ومتونها ودلالاتها في كتابنا أمان الأمة من الضلال والاختلاف.

ولا يخفي عليك أنّ الأحاديث في عصمة النبي والإمام كثيرة جداً، والأحاديث المذكورة وإن لم تدلّ علي عصمة النبي إلا أنّها بعد الدلالة علي عصمة الإمام تدلّ علي عصمة النبي بالطريق الأولي، وإثما استشهدنا بهذه الأحاديث لتواترها وشهرتها بين الفريقين، ومن أراد أكثر من ذلك فليراجع الموسوعات والجوامع، كالكافي والبحار.

وقد ثبت بالأدلة العقلية والنقلية عصمة النبي والإمام عن جميع المعاصي عمداً وخطأً وسهواً، وعن السهو والنسيان فيما يؤول إلي تبليغ أحكام الله تعالي، وشؤون الرسالة والإمامة، وأمّا العصمة عن الخطأ والنسيان والسهو في الأمور العاديّة وترك الأولي لغير نبيّنا والأئمة(عليهم السلام) من الأنبياء الماضين فغير ثابتة، بل ربما يستظهر من بعض الآيات والأحاديث صدور هذه الأمور من بعضهم، وهذا وإن كان قابلاً للتأويل إلا أنّه ليس في البحث عنه كثير فائدة؛ لأنّ مثل ذلك غير مضرّ بشؤون رسالاتهم ومقاماتهم العليّة الثابتة، وليس من الأمور الاعتقادية

التي تجب معرفتها، فيكفيها الاعتقاد في ذلك إن قيل بوجود الاعتقاد فيه بما هو الواقع.

نعم، ل- ما قلنا: إنَّ العصمة هي أعلى مراتب حضور العبد عند مولاه، ونورانية نفسانية ملكوتية تذهب بكلّ الظلام، وتش-رق كلّ وجود صاحبها فلا شكّ أنّ لهذه النورانية مراتب ودرجاتٍ أعلاها ما حصل لنبيّنا والأئمة(عليهم السلام)، وأدناها ما يصون الشخص عن المعاصي عمداً وسهواً، وعن الاشتباه والسهو والنسيان في أمر الرسالة وشؤونها، فعلي هذا يمكن أن يوجد في عظماء الأنبياء نورانية وعناية ربّانية دائمة تصرفهم عن ترك الأولي، وتدفع عن قلبهم غطاء السهو و حجاب النسيان.

وأما بالنسبة إلي نبيّنا محمد(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وأوصيائه وخلفائه الإثني عشر-ر(عليهم السلام) فحيث إنهم في أعلى مراتب القوّة القدسية والنورانية الربّانية، ولا تفوق رتبهم في الحضور عند المولي والجلوس علي بساط قربه وأنسه رتبة، فعدم صدور ترك الأولي عنهم كعدم صدور المعاصي في نهاية الوضع، يظهر ذلك لكلّ من درس تاريخ حياتهم النورية وأخلاقهم الإلهية، وأدعيتهم ومناجاتهم، وخشيتهم من الله تعالى، وإنابتهم إليه وانقطاعهم عن الخلق.

فهم أكمل المظاهر لإخلاص العبد وترك الاشتغال بغير الله تعالى،

لا يصدر عن إلا عن أمره، كل أفعالهم محمودة مرضية، وكل حالاتهم حميدة شريفة، لا تؤثر فيهم الدواعي إلا داعي الله، فكمال إخلاصهم يمنعهم عن الاعتناء بغير داعي الله تعالى، وعن الاشتغال بغير ذكره وامثال أوامره ونواهيه، قد خرقت أبصار قلوبهم حجب النور فوصلت إلي معدن العظمة، وصارت أرواحهم معلقة بعزّ قدسه، جباههم ساجدة لعظمته، وعيونهم ساهرة في خدمته، ودموعهم سائلة من خشيته، وقلوبهم متعلقة بمحبته، وأفئدتهم منخلعة من مهابته، انقطعت همّتهم إليه، وانصرفت رغبتهم نحوه، لقاءه قرّة أعينهم، وقربه غاية سؤلهم. إذن فكيف يصدر ترك الأولي ممّن بعض شؤونه وحالاته ما سمعت؟! رزقنا الله تعالى محبّتهم وولايتهم وشفاعتهم، وحشرنا في زميرتهم.

ولا يخفي عليك أنّ ترك الأولي ليس معناه ترك المستحبّ أو فعل المكروه فحسب، بل ربّما يكون بترك المستحبّ أو فعل المكروه، وربّما يكون بفعل المستحبّ وترك المكروه، والنبوّالإمام أعلم بموارد ترك الأولي، فلا يجوز نسبة ترك الأولي إلي النبيّ والوليّ، بل إلي غيرهما من الفقهاء العارفين بأحكام الله تعالى، وموارد تراحم المستحبّات والمكروهات، بعضها من بعض، بمجرد ترك المستحبّ أو فعل المكروه،

بل يمكن الاستدلال بفعلها علي عدم كون هذا الفعل أو الترك مستحباً أو مكروهاً بقول مطلق، وإلا لما كان يصدر عنهم.

ثم إنه قد بقي مطلب آخر، وهو: النظر في الآيات والأحاديث التي تُؤهم منها عدم عصمة الأنبياء، ولئلا يطول بنا المقام نحيل الباحثين إلي التفاسير المأثورة عن أهل بيت النبوة أعدال القرآن الكريم، وكتاب تنزيه

الأنبياء والشافعي وتلخيصه، واللوامع الإلهية، وبحار الأنوار وغيرها من كتب الكلام والحديث.

ومجمل القول في الآيات: إنها غير ظاهرة في عدم عصمة الأنبياء، ولو سلم ظهور لبعضها يجب تأويله وحمله علي المجاز، لدلالة هذه القرائن العقلية علي عدم إرادة ظاهرها.

وأما الأحاديث فأكثرها من الإسرائيليات، ومخرجة في كتب العامة، فهي إما موضوعة لا سند لها ولا أصل، كخبر الغرانيق والإسرائيليات التي أخذت من اليهود، مثل «كعب الأخبار» و«وهب بن منبه» في قصص الأمم الماضية وأنبيائهم، تجد فيها من الخرافات والأعاجيب ما تضحك له الثكلي. وإما ضعيفة السند لا يعتمد عليها، سيما في أصول الدين، ومعارضة بأحاديث أخرى صحيحة معتضدة بحكم العقل.

ص: 53

وبالجملة: فلا تجد في الأخبار ما يصحّ التعويل عليه، والركون إليه في نفي العصمة للأنبياء(عليهم السلام)، والله الهادي إلى الصواب.

ص: 54

المبحث الثاني: في علم الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)

وإليك سؤال السائل العزيز بلفظه:

هل يزداد علم الإمام المعصوم (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مع الأيام؟ وهل أنّ علمه (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بعد تولّيه الإمامة يختلف عنه قبل ذلك؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكننا والحالة هذه الحكم بأفضليّة الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) علي الإمام الجواد (عَلَيْهِ السَّلَامُ) الذي تولّى الإمامة وهو ابن تسع سنين؟

الجواب: قد عقد شيخ المحدثين ثقة الإسلام الكليني (رحمه الله) في كتاب الحجّة من الجامع الكافي أبواباً في علومهم، منها: «باب لولا أنّ الأئمّة (عليهم السلام) يزدادون لنفد ما عندهم».

وإبداء الرأي في هذه الأبواب - لو لم نقل بكون بعضها من تشابهات كلامهم وأسرارهم (عليهم السلام) - موقوف علي ملاحظة جميعها، وما فيها من الأحاديث، وردّ مجملها علي مفصلها، وظهرها علي صريحها،

ص: 55

وملاحظة أسنادها، ثم شرحها وتفسيرها بما لا يخالف أصول المذهب، كأفضلية الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) من سائر الأئمة (عليهم السلام)، وأفضلية رسول الله (صلى الله عليه وآله) من الجميع.

فلو فرض وجود حديث معتبر يدلّ بلازمه الخفيّ مثلاً علي أفضلية بعض الأئمة (عليهم السلام) من أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يحتجّ به؛ لأنّ المعلوم من ضرورة المذهب، وما يعرفه الخاصّ والعامّ من مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، اتّفاقهم علي أفضليّة أمير المؤمنين من غيره من الأئمة (عليهم السلام).

فمثل هذا اللازم ليس المراد قطعاً، وهذه القرينة القطعية تكفي في تعيين المراد، وعدم اعتبار مثل هذه اللوازم بل الظواهر.

إذن إذا عرضت هذه الأحاديث علي أهل الفنّ وعلي من له أنس بأحاديثهم ومعرفة مذاهبهم، لا يعتني بمثل هذه الاحتمالات، كما أنّك لا تحتمل إذا سمعت قاتلاً يقول: «رأيت أسداً يرمي» أنّ مراده من الأسد هو الحيوان المفترس.

وبعد هذه المقدّمة نقول: إنّ ازدياد علم الإمام المعصوم أمر ممكن معقول قد ورد في الأحاديث، ولا شكّ في أنّ الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) وإن علّموا الأسماء كلّها، وأنّ الأئمة (عليهم السلام) علّموا علم ما كان وما يكون، (1)

ص: 56

1- عقد في الكافي باباً بهذا العنوان: «باب أنّ الأئمة (عليهم السلام) يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنّه لا يخفي عليهم شيء»، الكليني، الكافي، ج 1، ص 260. كما عقد باباً بهذا العنوان: «باب أنّ الأئمة (عليهم السلام) يعلمون جميع العلوم التي أخرجت إلي الملائكة والأنبياء والرسول (عليهم السلام)»، الكليني، الكافي، ج 1، ص 255. وقال مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) علي ما في نهج البلاغة: «والل-ه لو شئت أن أخبر كلّ رجلٍ منكم بمخرجه ومولجه وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن تكفروا فيّ برسول الل-ه، ألا وإني مُفضّيه إلي ال-خاصة ممن يؤمن ذلك منه، والذي بعثه بالحقّ واصطفاه علي ال-خلق ما أنطق إلا صادقاً، وقد عهد إليّ بذلك كلّه وبمهلك من يهلك ومنجي من ينجو، ومآل هذا الأمر، وما أبقي شيئاً يمرّ علي رأسي إلا أفرغه في أذنيّ وأفضّ-ي به إليّ»؛ نهج البلاغة، الخطبة 175 (ج 2، ص 89 - 90). وقال (عليه السلام): «فاسألوني قبل أن تفقدوني فوالل-ه الذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة ولا عن فئة تهدي مائة وتضل مائة إلا أنبأتكم بناعيها وقايدها وساقها ومناخ ركابها ومحط رحالها ومن يقتل من أهلها قتلاً ويموت منهم موتاً». نهج البلاغة، الخطبة 93 (ج 1، ص 182 - 183).

إِلَّا أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي أَنَّ عِلْمَ الْجَمِيعِ عِنْدَ عِلْمِ اللَّهِ لَيْسَ إِلَّا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) (1)؛ ولذا خاطب نبيّه الذي علّمه ما لم يكن يعلم وقال: (وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا). (2)

فالإمام كالنبيّ في حركته الكمالية، وسيره إلى الله تعالى لا يقف علي حدّ، كما أنّ السير إلى الله تعالى، في عين أنّه في كلّ مرحلة من مراحل مرتبة من الوصول ونيل للمقصود، فإنّه لا نهاية له، ولا ينتهي إلى حدّ، ففي هذا

ص: 57

1- الإسراء، 85.

2- طه، 114.

المسير يسير الإمام دائماً إلى الأمام، ولا يتساوي يوماه، بل كل يوم من أيامه أفضل من أمسه، وليس ابتداء هذا السير من حين الولادة الجسمانية، بل يبتدئ من حين وجوده النوري، ويستمر في العوالم والنشآت التي يسار به قبل هذا العالم، كما أن أمدّه لا ينتهي بارتحاله من هذه الدنيا، ولعلّ سائر الناس من الصلحاء في عالم البرزخ كان هذا حالهم، لا ينتهي سيرهم الكمالي بالموت العنصر-ري، بل يمكن أن يكون الموت لهم بحسب صلاحياتهم وقابلياتهم مبدأً لمثل هذا السير، والله أعلم.

والحاصل: أن مثل هذا السير لازم لكلّ سالك إلى الله، ولا نهاية له، فهو لا يزال في حال الرجوع إلى الله تعالى: قال الله سبحانه: (إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّ-إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)(1)، وقال تعالى: (أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَصِيرُ الْأُمُورُ). (2) ولو فرض لسلكه وسيره ورجوعه هذا انتهاء فلا دخل لطول حياته العنصر-رية، وقصرها فيه.

ولا يخفي عليك أنّا وإن عجزنا عن درك حقيقة هذا الشأن والعلوم التي تقاض علي الإمام، إلا أنّه لا وجه لاستبعاد مثل هذا الشأن لهم وكم لهم من الشؤون بل ولغيرهم ممّا لا ندرك حقيقته، ولكن نعرفه

ص: 58

1- البقرة، 156.

2- الشوري، 53.

بآثاره ونلمسه بعينه.

إذن فلا- دخل لتولي الإمامة وعدمه في العلم الذي يزداده الإمام حتى يشكل الحكم بأفضلية الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) علي الإمام الجواد (عَلَيْهِ السَّلَامُ).

نعم، إن الأئمة (عليهم السلام) في العلوم المشار إليها بقوله سبحانه: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) (1) وفيما هو من مؤهلات الإمامة سواء، لا يتفاوت علمهم هذا بعد تولية الإمامة من قبلها، ولا يزدادون فيه بتوليهم.

وعلي هذا يدفع توهم الإشكال في أفضلية الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) من الإمام الجواد (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لتولي الإمامة في صغر سنّه؛ لعدم ثبوت أفضليّته من سائر الأئمة بذلك.

ومسألة تولي أمر الإمامة أمر إداريّ منظم يرجع إلي الحكم والإدارة، لا تنحصر شؤون الإمامة فيه، والإمام صاحب هذه الشؤون هو قبل تولي الإمامة كبعد توليّه، فمن جملة هذه الشؤون حجّية أقواله وأفعاله في الأحكام الشرعية، والمعارف الإسلامية، فهذه ثابتة له مطلقاً، ولا دخل لتوليّه الإمامة في ذلك.

فالإمام الحسن المجتبي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إمام وأسوة، وأقواله وأفعاله وسيرته

ص: 59

وهديه حجة يجب الأخذ بها، ويحرم ردها في حياة أبيه وقبل توليه الإمامة وأمور النظام.

كما أنّ الحسين (عليه السلام) أيضاً قبل توليه الأمور في عص -ر أبيه وعص -ر أخيه كان إماماً، كما نصّ علي ذلك رسول الله (صلي الله عليه وآله) وقال: «أل -حسن وأل -حسين إمامان قاما أو قعدا».(1) فهما إمامان حتي في عص -ر النبي (صلي الله عليه وآله) وفي صغر سنهما.

والإمام علي (عليه السلام) أيضاً كان إماماً وولياً قبل توليه الإمامة والولاية في عص -ر الرسالة أيضاً، ولا ينافي ذلك كونه مأموراً بإطاعة النبي (صلي الله عليه وآله)، وكون النبي (صلي الله عليه وآله) متبوعاً ونبياً وحاكماً -أعليه، والإمام (عليه السلام) تابع -ألهو مقتدياً به، وواحداً من أمته، ومستضيئاً من أنوار علومه، ومتبوعاً لش -ريعته، وكون الإمام وسائر الأئمة (عليهم السلام) أيضاً جزءاً من شريعته ورسالاته.

ويدلّ علي ذلك الحديث الأول من «باب حالات الأئمة (عليهم السلام) في صغر السن» من كتاب الحجة من الكافي، والحديث طويل أخرجه بإسناده عن الكناسي، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) ... إلي أن قال: فقلت: جعلت فداك، أكان علي (عليه السلام) حجةً من الله ورسوله علي هذه الأمة في حياة رسول

ص: 60

1- الصدوق، علل الش -رائع، ج 1، ص 211؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج 3، ص 163؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج 43، ص 291، ح 54.

الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)؟ فقال: «نَعَمْ يَوْمَ أَقَامَهُ لِلنَّاسِ وَنَصَبَهُ عَلِمًا وَدَعَاهُمْ إِلَيَّ وَلَا يَتَّبِعُهُ، وَأَمْرُهُمْ بِطَاعَتِهِ»، قلت: وكانت طاعة عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) واجبةً عليّ الناس في حياة رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وبعد وفاته؟ فقال: «نَعَمْ وَلَكِنَّهُ صَدَمَتْ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وَكَانَتْ الطَّاعَةُ لِرَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) عَلَيَّ وَعَلَيَّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وَكَانَتْ الطَّاعَةُ مِنَ اللهِ وَمِنْ رَسُولِهِ عَلَيَّ النَّاسِ كُلَّهُمْ لِعَلِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، وَكَانَ عَلِيُّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حَكِيمًا عَالِمًا». (1)

ثم إن لنا كلاماً في المقام لا بأس بالإشارة إليه، وهو: أن أفضلية بعض الناس من بعض، وبعض الأنبياء من بعض، وبعض الأئمة من بعض إنما تكون بقول مطلق في الصفات النفسية والخصائص الذاتية، والتخلُّق بالأخلاق الإلهية إذا كان المفضَّل في كلِّ هذه الكمالات أقوى وأفضل من غيره، أمّا في غيرها من الفضائل فربّما لا يوجد من يكون باعتبار جميع العناوين والأوصاف أفضل من غيره؛ فإنَّ الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أفضل من ابنه سبطي نبيّ الرحمة، من جهة أنّه ابن عم الرسول، وزوج البتول، وأبو السبطين، فليس لهما ابن عمّ أباهما، وزوجة كزوجته، وابنان كابنيه، وهما أفضل من الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) من جهة أنّ لهما أباً مثل الإمام، وجدّاً مثل الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، وأمّاً مثل سيّدة نساء العالمين،

ص: 61

وليس للأمير(عَلَيْهِ السَّلَامُ) هذه الفضائل، وجعفر الطيار الشهيد أفضل من أخيه الإمام، من جهة أن له أخاً كالإمام، وليس للإمام أخ كأخي جعفر(رحمه الله).

ومسألة تولي الإمام الجواد(عَلَيْهِ السَّلَامُ) الإمامة في صغر السنّ فضيلة، وإن شئت قل: أفضلية من هذا القبيل، فالإمام أبو الحسن الرضا(عَلَيْهِ السَّلَامُ) استشهد وابنه الإمام الجواد(عَلَيْهِ السَّلَامُ) في صغر السنّ لابدّ له من تولي الإمامة بعد أبيه، وقيامه مقامه؛ لأنّه وسائر الأئمة(عليهم السلام) في مؤهلات تولي الأمر في حال صغرهم وكبرهم سواء.

ومن هنا يعلم أن نبوة عيسى ويحيى في صغرهما وكونهما صبيّين لا- يدلّ عليّ أفضليتهما من غيرهما من الأنبياء؛ لأنّ نبوتهما في حال الصغر ليس لأنّهما استأهلا لذلك وغيرهما ممّن صار نبيّاً بعد ما بلغ أشده لم يستأهل لذلك في حال الصغر، بل ربّما ذلك كان لحكمة ومصلحة اقتضت ذلك فيهما، وتلك في غيرهما، فبقاء النبيّ في القوم أربعين سنة، وظهور صدقه وأمانته، ومكارم أخلاقه في الناس ربّما كان هي المصلحة الموجبة لتأخّر بعثه ومأموريته للدعوة إليّ الله تعالي، كما ربّما يكون ذلك لحصول الاستعداد اللازم في الناس لقبول الإسلام، وغير ذلك من المصالح التي لا يعلمها إلاّ الله والراسخون في العلم (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ). (1)

ص: 62

المبحث الثالث في اختلاف مستويات الأئمة (عليهم السلام) في الإيمان والعلم والأخلاق

قال السائل المحترم - زاد الله في سداده ورشاده -: كيف يمكننا درء الشبهة القائلة باختلاف مستويات الأئمة (عليهم السلام) إيماناً وعلماً وخُلُقاً؟ وذلك باعتبار ما يرويه لنا التاريخ من سيرهم.

أقول: إن كان المراد من المستويات مقومات الأهلية للإمامة، وتولّي الزعامة والقيادة، فكلّ واحد منهم (عليهم السلام) واجد لتلك المرتبة، وإن كان المراد اختلاف مستوياتهم في الزائد علي هذه المرتبة فالذي دلّ عليه الدليل هو أفضلية الإمام أمير المؤمنين (عليه السّلام) من سائر الأئمة ومن الأنبياء السلف علي نبينا وآله وعليهم السلام.

ويستفاد من بعض الأحاديث أنّ مولانا المهديّ (عليهم السلام) - وهو تاسع الأئمة من ذرّيّة الحسين (عليه السّلام) - أفضل التسعة (عليهم السلام) كما أنّ الأحاديث

الكثيرة التي دلت علي أنه (عليه السلام) يؤم عيسى بن مريم وعيسى يقتدي به صريحة في أفضليته من عيسى علي نبينا وآله وعليه السلام.

وإن كان المراد أن سيرهم التاريخية دلت علي اختلاف مستوياتهم، فنقول:

أولاً: إن سيرهم التاريخية إنما دلت علي علو مستوى أرباب هذه السيرة، ولم نجد فيها ما يدل علي اختلاف مستوياتهم، ومجرد عدم حفظ التاريخ سيرة بعضهم، وما صدر عنه من العلوم لا يدل علي أن مستوي غيره ممن حفظ عنه التاريخ ذلك كان أرفع وأعلي منه، لاسيما مع ما نعلم بأن السبب الوحيد في عدم حفظ ما صدر عن بعض الأئمة (عليهم السلام) مثل الإمامين السبطين (عليهما السلام) إلا النزر اليسير، هو السياسات الغاشمة الجبارة الحاكمة علي المسلمين.

وإن شئت أن تعرف أفاعيل السياسة في ذلك، والخسارات العلمية التي منيت بها هذه الأمة من أرباب هذه السياسات، التي حرمت الناس حرّياتهم في أخذ العلوم الإسلامية من منابعها الأصلية ومصادرها الأولية راجع كتب التاريخ، وكتاب النصائح الكافية، وكتابنا أمان الأمة من الضلال والاختلاف.

نعم، مرّت علي هذه الأمة أزمنة كان أخذ العلم عن أهل البيت (عليهم السلام)

وروايته من أعظم الجرائم السياسية، يُعذَّب مُجْبُوهَم وشيعتهم شرَّ تعذيب، ويُنكَل بهم أشدَّ التنكيل، يُقَطَّعون أيديهم وألسنتهم، ويقتلونهم شرَّ قتل، ويسبَّون بطل الإسلام ونفس الرسول وباب علمه وخليفته ووصيِّه علي المنابر التي لم تقم في الإسلام إلا بمجاهداته وتضحياته وبطولاته.

ففي هذه الظروف والأحوال لم تسمح الفرص لبعض الأئمة (عليهم السلام) القيام ببتِّ العلم كما سمحت للبعض الآخر مثل الإمام الباقر والإمام جعفر الصادق (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)، ومع ذلك فما في أيدينا منهم يكفي في الدلالة علي علومهم اللدنية، وأنَّ مستوي كلِّ واحد منهم في الإيمان والعلم والأخلاق أعلي المستويات، وأنَّهم خُزَّان العلم، ومعادن الإيمان، وبنائيع الحكم، وكنوز الرحمن، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، وعلم كلِّ واحد منهم علم الجميع.

فهذا الإمام جعفر الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قد أخذ العلم منه جماعة يربو عددهم علي أربعة آلاف رجل، حتَّى أنَّ الحافظ الشهير ابن عقدة (المتوفِّي سنة 333 هـ) صنَّف كتاباً في أسماء الرجال الذين رووا عنه أربعة آلاف رجل، وأخرج لكلِّ رجل حديثاً وعلماً رواه عن

الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وله أيضاً كتاب من روي عن أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وكتاب من روي عن الحسن والحسين (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)، وكتاب من روي عن عليّ بن الحسين (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وكتاب من روي عن أبي جعفر محمد بن عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وهو الذي قال في مجلس مناظرة له: إنّه يجيب بثلاثمائة ألف حديث من أحاديث أهل البيت (عليهم السلام).

ومن سبر غور كتب الحديث، وأصول الشيعة، وكتب التراجم والرجال، وما بقي مما صدر عنهم في الأجواء المملوءة بالاضطهاد والضغط والقمع، في جميع حاجات الإنسان المعنوية والماديّة يعرف أنّ مستواهم في جميع الكمالات أعلي وأنبل من أن يُقاس إليهم أحد من الناس.

جعلنا الله تعالى من شيعتهم، ووقفنا لمتابعتهم، والافتداء بهم، والمنتظرين لفرج قائمهم، وصليّ الله علي محمد وآله الطاهرين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

لطف الله الصافي الكلپايگاني

ليلة السابع عشر من رجب المرجّب، سنة 1403 هـ.

ص: 66

مصادر التحقيق

1. القرآن الكريم.
2. أعيان الشيعة، الأمين العاملي، السيّد محسن (م. 1371ق.)، بيروت، دار التعارف، 1403ق.
3. الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، العلامه الحلّي، حسن بن يوسف (م. 726ق.)، الكويت، مكتبة الألفين، 1405ق.
4. الأنوار البهية في تواريخ الحجج الإلهية، المحدث القمي، عباس (م. 1359ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1417ق.
5. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار (عليهم السلام)، المجلسي، محمد باقر (م. 1111ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1403ق.
6. البرهان في تفسير القرآن، البحراني، السيّد هاشم الحسيني (م. 1107ق.)، طهران، مؤسّسة البعثة، 1416ق.
7. بصائر الدرجات في فضائل آل محمد (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، الصفار، محمد بن الحسن (م. 290ق.)، طهران، مؤسّسة الأعلمي، 1404ق.
8. تجريد الاعتقاد، الخواجة نصير الدين الطوسي، محمد بن محمد

(م. 672ق.)، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، 1407ق.

9. تخميس قصيدة البردة (للבוصيري)، الأعرجي، السيّد حسن، بيروت، مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، تراثنا، العدد2، السنة 6، 1411ق.

10. تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، محمد بن محمد (م. 413ق.)، بيروت، دار المفيد، 1414ق.

11. تفسير الصافي، الفيض الكاشاني، محسن بن مرتضي 1. (م. 1091ق.)، طهران، مكتبة الصدر، 1416ق.

12. تفسير القمّي، القمّي، عليّ بن إبراهيم (م. 307ق.)، قم، دار الكتاب، 1404ق.

13. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الفخر الرازي، محمد بن عمر (م. 606ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420ق.

14. تفسير نور الثقلين، الحويزي، عبد عليّ بن جمعة (م. 1112ق.)، قم، منشورات إسماعيليان، 1412ق.

15. تنزيه الأنبياء، السيّد المرتضي، عليّ بن الحسين (م. 436ق.)، بيروت، دار الأضواء، 1409ق.

16. حضارة الإسلام، الأفغاني، محمد سعيد، دمشق، العدد 2.

17. حقّ اليقين في معرفة أصول الدين، شبر، السيّد عبد الله

ص: 68

(م. 1242ق.) قم، منشورات أنوار الهدى، 1424ق.

18. الخرائج و الجرائح، قطب الدين الراوندي، سعيد بن هبة الله (م. 573ق.)، قم، مؤسسة الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، 1409ق.
19. خصائص الوحي المبين، ابن البطريق، يحيى بن الحسن (م. 600ق.)، دار القرآن الكريم، 1417ق.
20. الدرّ المثثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، جلال الدين (م. 911ق.)، قم، مكتبة المرعشي النجفي، 1404ق.
21. روض الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن، أبو الفتوح الرازي، حسين بن عليّ (م. 554ق.)، المشهد، آستان القدس الرضوي، 1408ق.
22. رياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين، المدني الشيرازي، السيّد عليّ خان بن أحمد (م. 1120ق.)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1415ق.
23. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، الصالحي الشامي، محمد بن يوسف (م. 942ق.)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1414ق.
24. سنن ابن ماجه، ابن ماجه القزويني، محمد بن يزيد (م. 1. 275ق.)، دار الفكر.
25. سنن الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسى (م. 279ق.)، بيروت،

26. السنن الكبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين (م. 458ق.)، بيروت، دار الفكر، 1416ق.
27. السنن الكبرى، النسائي، أحمد بن شعيب (م. 303ق.)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411ق.
28. سنن النسائي، النسائي، أحمد بن شعيب (م. 303ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
29. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، المغربي، قاضي نعمان بن محمد التميمي (م. 363ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1414ق.
30. شرح الأسماء الحسني، السبزواري، ملاً هادي (م. 1300ق.)، قم، مكتبة بصيرتي.
31. شواهد التنزيل، الحاكم الحسكاني، عبيد الله بن عبد الله (م. 506ق.)، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، 1411ق.
32. علل الشرائع، الصدوق، محمد بن عليّ (م. 381ق.)، النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، 1385ق.
33. عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، ابن أبي جمهور الأحسائي،

محمد بن عليّ (م. 880ق.)، قم، مطبعة سيّد الشهداء، 1403ق.

34. عيون أخبار الرضا(عَلَيْهِ السَّلَامُ)، الصدوق، محمد بن عليّ (م. 381ق.)، بيروت، مؤسسة الأعلمي، 1404ق.

35. الكافي، الكليني، محمد بن يعقوب (م. 329ق.)، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1363ش.

36. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحليّ، حسن بن يوسف (م. 726ق.)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1417ق.

37. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتّقي الهندي، عليّ (م. 975ق.)، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1409ق.

38. اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، الفاضل المقداد، مقداد بن عبد الله السيوري (م. 826ق.)، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، 1422ق.

39. مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، فضل بن الحسن (م. 548ق.)، طهران، منشورات ناصر خسرو، 1372ش.

40. المحاسن، البرقي، أحمد بن محمد (م. 274ق.)، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1370ش.

41. مستدر الوسائل ومستنبط المسائل، المحدّث النوري، ميرزا حسين

(م. 1320ق.)، بيروت، مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، 1408ق.

42. المستدرك علي الصحيحين، الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (م. 405ق.)، بيروت، دار المعرفة.

43. مسند أبي يعلي الموصلي، أبو يعلي الموصلي، إسماعيل بن محمد (م. 307ق.)، دمشق، دار المأمون للتراث.

44. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، الشيباني (م. 241ق.)، بيروت، دار صادر.

45. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد (م. 502ق.)، نشر الكتاب، 1404ق.

46. مكارم الأخلاق، الطبرسي، حسن بن فضل (م. 554ق.)، منشورات الشريف الرضي، 1392ق.

47. من لا يحضره الفقيه، الصدوق، محمد بن عليّ (م. 381ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، 1404ق.

48. مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، محمد بن عليّ (م. 588ق.)، النجف الاشرف، المكتبة الحيدرية، 1376ق.

49. مناقب الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام)، الكوفي، محمد بن سليمان (م. قرن 3)، قم، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، 1412ق.

50. منتخب مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد (م. 249ق.)، مكتبة النهضة العربية، 1408ق.

51. النكت الاعتقادية، المفيد، محمد بن محمد (م. 413ق.)، بيروت، دار المفيد، 1414ق.

52. نهج البلاغة، الإمام علي بن أبي طالب (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، الشريف الرضي، تحقيق وشرح محمد عبده، بيروت، دار المعرفة، 1412ق.

53. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الحرّ العاملي، محمد بن الحسن (م. 1104ق.)، قم، مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، 1414ق.

ص: 73

نص الرسالة وأسئلتها 9

جواب آية الله الصافي الكايناني. 11

المبحث الأول: في عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام). 12

المسألة الأولى: ما هي العصمة؟. 13

المسألة الثانية: ما هي أنواع العصمة؟ وما هو النوع الذي يجب أن يكون النبي... 27

المسألة الثالثة: الأدلة التي تقام علي عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام). 29

المسألة الرابعة: ما هي الدلائل العقلية علي عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)؟. 34

المسألة الخامسة: ما هي أدلة عصمتهم من مصادر التشريع الإسلامي؟. 40

المبحث الثاني: في علم الإمام (عليه السلام). 55

المبحث الثالث: في اختلاف مستويات الأئمة (عليهم السلام) في الإيمان والعلم والأخلاق. 63

مصادر التحقيق. 67

ص: 75

آثار سماحة آية الله العظمي الصافي الكليبايگاني مدّ ظلّه الوارف

الصورة

□

ص: 77

الصورة

□

ص: 78

الصورة

□

ص: 79

الصورة

□

ص: 80

الصورة

□

ص: 81

الصورة

□

ص: 82

الصورة

□

ص: 83

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباهه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

